

تونس في 1 أوت 2019

بيان

على إثر التقرير الذي نشرته منظمة انا يقظ على موقعها الالكتروني بتاريخ 30 جويلية 2019 والذي مفاده أن بعض المناولين لشركة اتصالات تونس تعمدوا التلاعب بالمعطيات الشخصية لحرفائها وذلك ببيع شرائح هاتف جوال دون احترام الإجراءات القانونية خاصة فيما يتعلق بالثبوت من هوية المشتري و ابرام عقد بيع معه و ارفاقه بنسخة من بطاقة تعريفه، مما أدى الى اسناد شرائح هواتف جوال الى أشخاص دون علمهم بذلك.

وعلى إثر ما سبق أن عاينته الهيئة من ارتكاب تجاوزات من قبل مناولي شركة أورنج أصدرت في شأنها بلاغا بتاريخ 6 سبتمبر 2018 وأحالت الملف على وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بين عروس طبقا لمقتضيات الفصل 77 من القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 وأعلنت بذلك وزير الداخلية ووزير تكنولوجيايات الإتصال والإقتصاد الرقمي. إضافة الى تلقيها شكاية من مواطن تفتن الى وجود ثماني شرائح باسمه لدى مشغل الهاتف أورنج والحال أنه لم يقتني فعلا الا شريحة واحدة. ولقد قامت الهيئة بإحالة الملف على وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بسوسة بتاريخ 15 جانفي 2019.

فان الهيئة تشدد على خطورة هذه التجاوزات ومساسها بالمعطيات الشخصية للأفراد علاوة على تهديدها للأمن العام، وتنبه مجددا مشغلي الهاتف الجوال الثلاث باعتبارهم المسؤولين بدرجة أولى على ضمان حماية المعطيات الشخصية لحرفائهم إلى ضرورة إلزام مناولتهم باتخاذ التدابير القانونية والتقنية اللازمة لتأمين تلك المعطيات بما يحول دون القيام بهذه التجاوزات. كما تحث الهيئة المشغلين الثلاث على وضع منظومة الكترونية موحدة تسمح لكل حريف عبر خدمة USSD من النفاذ الى قائمة أرقام الهاتف الجوال المسجلة لديهم برقم بطاقة تعريفه وذلك تكريسا لحق النفاذ الى المعطيات الشخصية طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي المذكور أعلاه.

رئيس الهيئة
شوقي قداس